السلطات السعلوة ترتكب مجزرة إعدام جديدة

وأعدمت السلطات، بحسب بيان وزارة الداخلية، كل من السيد حسين حيدر القلاف من بلدة الشويكة، محمد أحمد آلــ حمد من حي البديعة، حسن آل سليم من القطيف.

وزعمت الداخلية السعودية في بيانها أن الشهداء الثلاثة ارتكبوا "عمليات إرهابية" داخل المملكة تمثلت في قتل رجل أمن وإصابة آخر، وإطلاق النار على المقار والمركبات الأمنية، وتصنيع المتفجرات وحيازة الأسلحة والذخائر بهدف الإخلال بأمن المجتمع واستقراره. ولم تحدد الوزارة توقيت ارتكاب الفعل الجرمي أو أماكن ارتكابها ما يطرح العديد من التساؤلات حول حقيقة هذه التهم الملفقة. وكما هو معتاد في مثل هذه البيانات الرسمية، تسرد الداخلية مجموعة من التهم بصياغات مكررة ومبهمة، بينما تغيب التفاصيل الجوهرية والمستندات التي تثبت صحة الادعاءات.

هذه الإعدامات كما بات معلوما تُستخدم كأداة سياسية لتكميم الأصوات المعارضة، تحت غطاء مكافحة الإرهاب، في ظل غياب المحاكمات العادلة والشفافة، وعدم السماح للمتهمين بالدفاع الحقيقي عن أنفسهم أو الحصول على تمثيل قانوني مستقل.

وكان لقاء المعارضة في الجزيرة العربية قد أكد مرارا أنه في كل جريمة إعدام بحق معتقل رأي، يؤكّد النظام السعودي فشله التام، لأن ديدن النظم الفاشلة اللجوء إلى حلول قصوى تستند إلى منطق القوة وليس قوة المنطق.

كما تؤكد جهات معارضة ومنظمات حقوقية أن البيانات الرسمية السعودية بشأن الإعدامات باتت تفتقر للمصداقية، وتُستخدم كغطاء قانوني لعمليات تصفية سياسية تطال المعارضين والنشطاء، بعيدا عن أي معايير للعدالة أو احترام للحق في الحياة.